Document: EB 2021/133/R.2
Agenda: 3
Date: 19 August 2021
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

ورقة مناقشة استراتيجية بشأن الحماية الاجتماعية الريفية

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Guoqi Wu
نائب الرئيس المساعد
دائرة خدمات المنظمة
رقم الهاتف: 2880 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: g.wu@ifad.org

Jyotsna Puri
مديرة
شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي
رقم الهاتف: 2109 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.puri@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة
مكتب الحوكمة المؤسسية والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثالثة والثلاثون بعد المائة

روما، 13-16 سبتمبر/أيلول 2021

للاستعراض

المحتويات

أولا- الخلفية **1**

ثانيا- الحماية الاجتماعية الريفية معرفة **1**

ثالثا- كيف ترتبط الحماية الاجتماعية الريفية بعمل الصندوق؟ **5**

رابعا- الحماية الاجتماعية الريفية والدعم أثناء الأزمات **8**

ألف- الأزمات والسياقات الهشة 8

باء- جائحة كوفيد-19 ومرفق تحفيز فقراء الريف 9

خامسا – الحماية الاجتماعية الريفية والاستهداف **9**

سادسا- الاستنتاجات **10**

سابعا- أسئلة مطروحة على المجلس التنفيذي **11**

الملحقان

الملحق الأول – تعاريف الحماية الاجتماعية 12

الملحق الثاني – تدخلات التعميم الرئيسية في الصندوق وعلاقتها بالحماية الاجتماعية الريفية 14

ورقة مناقشة استراتيجية بشأن الحماية الاجتماعية الريفية

أولا- الخلفية

1- في يومنا هذا ،أصبحت الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية، أو "الحماية الاجتماعية الريفية"، أكثر أهمية من أي وقت مضى نظرا إلى سياق جائحة كوفيد-19، وللتواتر والحدة المتزايدة للصدمات المناخية، والنزاعات، وتنامي انعدام الأمن الغذائي، وما إلى ذلك من المخاطر العديدة الأخرى التي يواجهها فقراء الريف. وستبحث هذه الوثيقة الكيفية التي يتعلق بها عمل الصندوق بالحماية الاجتماعية، وستسلط الضوء على الروابط المحتملة بين استثمارات الصندوق والحماية الاجتماعية، وستحدد مجالات للمناقشة. وتأتي هذه الورقة في الوقت الملائم تماما، حيث سينظر المجلس التنفيذي في سياسة الاستهداف الجديدة للصندوق في نهاية عام 2022.

ثانيا- الحماية الاجتماعية الريفية معرفة

2- **تعريف.** تنطوي الحماية الاجتماعية على تدخلات عامة لمعالجة القضايا التي يعتبرها المجتمع غير مقبولة، مثل المستويات العالية للضعف والخطر والحرمان. وتتضمن الإجراءات التي تعززالحقوق المتساوية للسكان الضعفاء حتى يصبحوا مواطنين كاملين.[1] وبالنسبة للصندوق، تتمثل الحماية الاجتماعية الريفية في الاستثمارات التي تحد من الضعف والمخاطر والحرمان لدى سكان الريف الفقراء. ويمكن لأنشطة الحماية الاجتماعية أن تتلقى الدعم من الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية.

3- وتتفاوت تعاريف الحماية الاجتماعية (انظر الملحق الأول). وتختلف الاستثمارات في *الحماية* الاجتماعية *الريفية* عن الاستثمارات *الإنتاجية*، من حيث أن الأولى تستهدف أفراد المجتمع الأكثر ضعفا وحرمانا، الذين سيكونون أكثر فقرا وضعفا في حال غيابها. أما الثانية فتهدف إلى زيادة إنتاجية الأشخاص بدلا من حمايتهم. وأكثر أنماط تدخلات الحماية الاجتماعية شيوعا هي التالية:[2]

(1) **المساعدة الاجتماعية أو شبكات الأمان الاجتماعي.** وهي تدخلات تحويل الموارد للأسر أو الأفراد (ويطلق عليها أيضا اسم البرامج غير المساهمة). ويمكن للتحويلات أن تكون مشروطة أو غير مشروطة، وهي تتضمن دعما مباشرا لسبل العيش والتغذية والتعليم،[3] على شكل تحويلات نقدية وتحويلات غذائية أوعينية للأصول مثل المواشي والمدخلات، والقسائم، والوجبات المدرسية، والأشغال العامة الكثيفة العمالة والمساعدة الإنسانية.

(2) **برامج التأمين الاجتماعي.** وهي تتضمن التأمين الصحي وبرامج المعاشات التقاعدية والتأمين الزراعي.

(3) **تدخلات سوق العمل (تحسين المهارات).** وهي تتضمن التدريب الوظيفي أو تدخلات المساعدة في مطابقة الوظائف أو العثور عليها. كما تتضمن أيضا أنشطة ذات صلة بالتأمين ضد البطالة.

4- وفي البلدان النامية، تُقدّم الفئتان الأخيرتان من البرامج عادة للعاملين في القطاع الرسمي، أي الأفراد المسجلون لدى الدولة والميسورون نسبيا. وفي المقابل، توجه المساعدة الاجتماعية إلى الفقراء في القطاع غير الرسمي.[4]

---

[1] الصندوق (2016)؛ وزارة التنمية الدولية (2001).
[2] Fiszbein وآخرون (2014)؛ Correa وآخرون (2021).
[3] http://www.fao.org/publications/card/ar/c/ab825d80-c277-4f12-be11-fb4b384cee35/
[4] Fiszbein وآخرون (2014).

وفي عام 2018، وصلت برامج الحماية الاجتماعية إلى حوالي 1.5 مليار شخص في العالم. وتُقدّم الحكومات الوطنية عموما المساعدة الاجتماعية.[5]

-5 وتهدف برامج الحماية الاجتماعية إلى الحد من المخاطر والضعف والفقر الحالي والمستقبلي. ومن خلال الحد من الفقر، يتوقع لها أيضا أن تتطرق إلى انعدام المساواة، على الرغم من أن ذلك قد لا يترجم دائما إلى الحد في انعدام المساواة في الدخل. وبالفعل لا يمكن لنا ان نشهد معظم آثار الحماية الاجتماعية إلا عندما يتم الاعتراف بأن الفقر متعدد الأبعاد، وأنه ينطوي على أكثر من مجرد فقر الدخل (انظر الجدول 1). وبهذا المعنى، غالبا ما يُغفل دور الحماية الاجتماعية الريفية في إسماع صوت سكان الريف والاعتراف بقدرتهم على الاستجابة. وقدّرت منظمة العمل الدولية أن 45 في المائة من سكان العالم كانوا في عام 2015 مشمولين بسياسات الحماية الاجتماعية. (انظر الشكل 1 للاطلاع على التقسيم الجغرافي).

الشكل 1

نسبة السكان الذين كانوا يحظون بفائدة واحدة على الأقل من فوائد الحماية الاجتماعية عام 2015

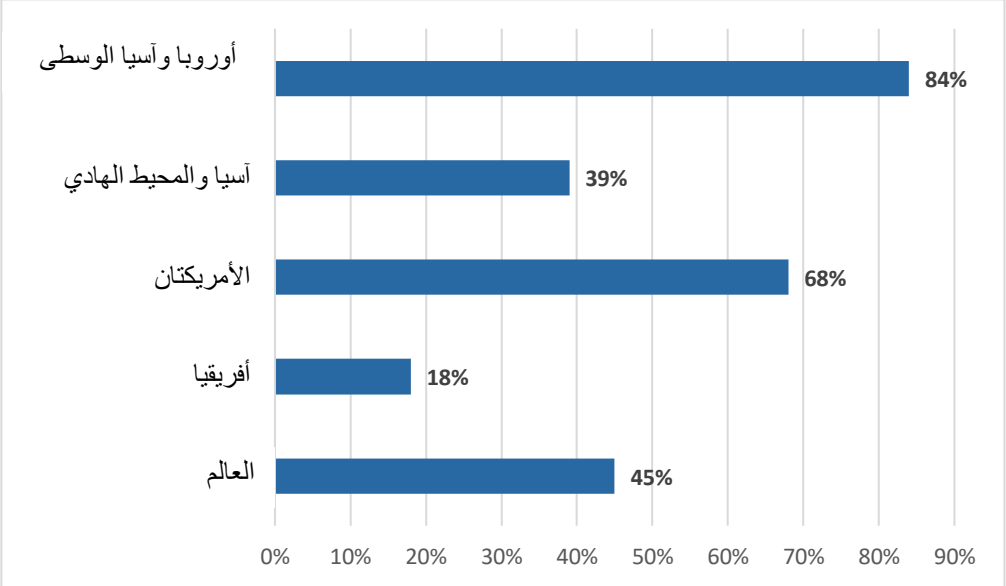

المصدر: منظمة العمل الدولية، 2017

ملاحظة: في بداية هذا القرن لم يكن لدى أي بلد في أفريقيا برنامج وطني للسياسات الاجتماعية. وبحلول عام 2019 كان لدى 35 بلدا فيها برنامجا واحدا على الأقل من هذه البرامج (Devreux, 2020). وعلى الرغم من ذلك، لم يستفد إلا 18 في المائة من سكان أفريقيا من دعم الحماية الاجتماعية، باستثناء الصحة (منظمة العمل الدولية 2017).

-6 **تشير الأدلة إلى أن برامج الحماية الاجتماعية بإمكانها أن تخلص الناس من قبضة الفقر المدقع في حين أن الاستثمارات *الإنتاجية* بمفردها قد لا تتمكن من القيام بذلك.** تدعم برامج الحماية الاجتماعية مدقعي الفقر من خلال تزويدهم بالنقد والائتمان والظروف الملائمة لتشغيلهم. ويمكن لهذه البرامج أن تمكن الفقراء من أن يكونوا منتجين عن طريق الحد من قيود السيولة وزيادة جدارتهم الائتمانية. إضافة إلى ذلك، توفر هذه البرامج الأغذية والتحويلات العينية للحد من انعدام الأمن الغذائي، وتوفر دخلا يمكن الاعتماد عليه وتزيد من القدرة على الصمود في وجه الصدمات. وتمكن التغذية الأفضل أيضا الأسر المعيشية من العمل سواء في المزرعة أو خارجها، مما يزيد بدوره من توافر العمالة. وينطوي إدماج تدخلات الحماية الاجتماعية الريفية في برامج التنمية الزراعية (التي تتضمن مكونات إنتاجية مثل خدمات الإرشاد أو الاستثمارات في سلاسل القيمة أو

[5] Aldmerman وآخرون (2018).

برامج دعم المدخلات) على فوائد تآزرية قد لا تتحقق إذا اضطلع بالاستثمارات الحمائية والاستثمارات الإنتاجية على نحو منفصل.[6]

7- وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى التدخلات الرامية إلى مساعدة الفقراء جدا على الإفلات من قبضة الفقر المدقع، والمعروفة باسم حزم سبل عيش الأسر المعيشية الفقيرة جدا[7] لأنها تربط بين الاستثمارات الحمائية والاستثمارات الإنتاجية. وتتضمن الحزم النموذجية للأسر المعيشية الفقيرة جدا التحويلات النقدية، والتدريب على الأعمال، والتوجيه في مجال الأعمال والوصول إلى المدخرات، علاوة على تحويل الأصول. وغالبا ما يُنظر إليها على أنها توفر لأشد فئات السكان فقرا "الدفعة الكبيرة" اللازمة للخروج من دائرة الفقر.[8]

8- **ولا تنجح برامج الحماية الاجتماعية دائما في انتشال الناس** من قبضة الفقر. وفي حين أن برامج الحماية الاجتماعية قد تساعد على الحد من عمق الفقر، فإنها لا توفر بالضرورة مهربا من مصيدة الفقر. وترتبط فعالية هذه البرامج في انتشال أفقر السكان من قبضة الفقر ارتباطا وثيقا بخصائص متعددة، بما في ذلك الإخلاص في التنفيذ على أرض الواقع، ونطاق البرامج وحجمها، وحجم الحماية المقدمة لكل أسرة معيشية، واستهداف وتوزيع الدعم في المجتمع المحلي، واتساق الدعم ومدته.

9- ويظهر الجدول 1 مدى ما هو معروف عن أثر الاستثمارات الحمائية والاستثمارات الإنتاجية على الحد من الفقر في ضوء الخبرات العالمية. ويظهر الجدول تحديدا أن تأثيرات الاستثمارات في سلاسل القيمة على الفقر غير واضحة. وقليلة هي الدراسات التي تتناول صراحة الأثر على صوت السكان وقدرتهم على الاستجابة والكرامة الإنسانية (ولكن الأثر الإيجابي للتدخلات المتعلقة بفرص العمل على عمالة الشباب يمكن أن يؤثر بدوره على الكرامة). وأما دور برامج الحماية الاجتماعية، علاوة على حزم سبل العيش الموجهة للفقراء جدا الخاصة بالتغذية والأمن الغذائي، فهو دور راسخ للغاية. والاستثمارات في السلع العامة، مثل إدارة الموارد الطبيعية وحملات التوعية، فعالة أيضا في زيادة التماسك الاجتماعي وتحسين التغذية.

[6] Correa وآخرون (2021).
[7] في الأدبيات، يطلق عليها أيضا اسم نهج "إخراج الأسر من الفقر المدقع".
[8] Bannerjee وآخرون (2015)؛ Bannerjee وآخرون (2018).

الجدول 1

آثار الاستثمارات الحمائية والإنتاجية على الفقر: استعراضات منتظمة لأدلة مختارة[9]

نشاط الصندوق	النمط	الدليل على الفعالية
1- الحماية الاجتماعية		
المساعدة الاجتماعية	القسائم	+ التغذية والأمن الغذائي
	التحويلات النقدية المشروطة، التحويلات النقدية غير المشروطة	+ الحد من الفقر + التغذية والأمن الغذائي + الإنصاف الجنساني/التمكين ؟ الصمود البيئي والمناخي ؟ التماسك الاجتماعي
	التحويلات العينية	+التغذية والأمن الغذائي
التأمين الاجتماعي	التأمين الصحي والزراعي	+ الحد من الفقر ؟ التغذية والأمن الغذائي ؟ الصمود البيئي والمناخي +/؟ الشمول الاجتماعي
سياسات العمالة	التدريب الوظيفي، مطابقة الوظائف وتخطيط الوظائف	؟ الحد من الفقر + عمالة الشباب + الإنصاف الجنساني /التمكين ؟ الإدماج الاجتماعي ؟ الصوت/التمكين/القدرة على الاستجابة
	التأمين ضد البطالة	+ الحد من الفقر + التغذية والأمن الغذائي
حزم سبل العيش/الخروج من الفقر المدقع	حزم التدخلات	+ الحد من الفقر +التغذية والأمن الغذائي + الإنصاف الجنساني /التمكين ؟ عمالة الشباب ؟ الإدماج الاجتماعي
2-الإنتاجية		
الشمول المالي		+/؟ الحد من الفقر ؟ التغذية والأمن الغذائي + الإنصاف الجنساني /التمكين ؟ عمالة الشباب ؟ الإدماج الاجتماعي ؟ الصوت/التمكين/القدرة على الاستجابة
الاستثمارات في سلاسل القيمة		؟ الحد من الفقر ؟ الشمول الاجتماعي ؟ الصوت/التمكين/القدرة على الاستجابة ؟ التماسك الاجتماعي
الاستثمارات في السلع العامة	إدارة الموارد الطبيعية برامج وحملات التعليم العام	+ الحد من الفقر + التغذية والأمن الغذائي + التماسك الاجتماعي + الصوت/التمكين/القدرة على الاستجابة

ملاحظة: الآثار في حقل الحصائل، "+" = إيجابي، "0" = لا يوجد، "-" = سلبي، "؟" = غير واضح.

[9] المصادر متاحة عند الطلب.

10- **تُدعم البرامج الوطنية للحماية الاجتماعية عادة من خلال المنح أو الإيرادات المحلية (الضرائب).**[10] أظهرت دراسة حديثة أجرتها منظمة العمل الدولية وجود فجوات تمويل واسعة للغاية لبرامج الحماية الاجتماعية، ولا سيما في البلدان النامية. ومن المقدر أن البلدان المنخفضة الدخل ستحتاج إلى ما يعادل 45 في المائة من إيراداتها الضريبية قبل جائحة كوفيد-19 لردم فجوات التمويل في برامجها المتعلقة بالحماية الاجتماعية. وستنشأ الحاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية لاستكمال الإنفاق المحلي على الحماية الاجتماعية، خصوصا في هذه البلدان. وفي السابق، وفرت المنظمات الدولية مثل هذه المساعدة من خلال دعم الميزانية أو الدعم البرامجي أو تمويل الإصلاحات الهيكلية. ولا ينظر إلى الاقتراض من جانب العديد من البلدان على أنه استراتيجية مستدامة بسبب ما ينطوي عليه من مخاطر مالية وسياسية. ومع تشديد شروط الإقراض، أصبحت البلدان أكثر ترددا في الاقتراض للأنشطة غير الملزمة، مثل الحماية الاجتماعية. وفي الماضي، كانت الجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف تقدم الدعم للحماية الاجتماعية من خلال العمل التحليلي؛ من خلال تمكين الحكومات وإسداء المشورة لها بشأن وضع إستراتيجيات الحماية الاجتماعية وسياساتها، وتقديم دعم للميزانية، وبناء القدرات الوطنية على الاستهداف والتنفيذ فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية. ويتوفر معظم الدعم المالي الدولي من خلال طرائق مشروطة أو على شكل منح، مما من شأنه أن يفرض تحديات لوضع استراتيجيات الخروج وأن يؤثر على الاستدامة. ولا يعتبر التركيز الحالي للصندوق على الإقراض بشروط تيسيرية أفضل السبل لدعم الأنشطة ذات الصلة بالحماية الاجتماعية الريفية في البلدان.

ثالثا- كيف ترتبط الحماية الاجتماعية الريفية بعمل الصندوق؟

11- يعكس الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025 بصورة وثيقة مبادئ الحماية الاجتماعية الريفية، إذ يتمثل هدفه الإنمائي في الاستثمار في سكان الريف لتمكينهم من التغلب على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي من خلال سبل العيش المربحة والمستدامة والقادرة على الصمود. **وتتعلق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للصندوق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالحماية الاجتماعية**. ويتمثل الهدف الأول في زيادة القدرات الإنتاجية لفقراء الريف. وكما جرت مناقشته أعلاه، هناك أدلة متزايدة على أن تدخلات الحماية الاجتماعية تخلف أثرا على القدرات الإنتاجية. ويتمثل الهدف الاستراتيجي الثاني في زيادة الفوائد التي يجنيها السكان الفقراء من المشاركة في الأسواق. وعلى نحو مشابه ،تشير الأدلة إلى أن الأشخاص الذين يستفيدون من الحماية الاجتماعية (بالإضافة إلى الاستثمارات الإنتاجية) هم أكثر قدرة على الاستفادة من فرص السوق. ويتلخص الهدف الاستراتيجي الثالث للصندوق في تعزيز الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ للأنشطة الاقتصادية لفقراء الريف. والمشروعات التي تستثمر في السلع غير الخاصة، مثل التنوع البيئي والغابات والموارد الطبيعية في المناطق الريفية، توفر لسكان الريف شبكات أمان وتأمينا، ما لا يمكن حاليا تقدير ثمنه إلا أنه مع ذلك أمر بالغ الأهمية .[11] علاوة على ذلك، فإن الحماية الاجتماعية في شكل تحويلات نقدية أو عينية يمكن التنبؤ بها، وفرص عمل وتأمين، تعزز قدرة سكان الريف على حماية البيئة وتبني الأنشطة والاستثمارات وأشكال السلوك غير الضارة بالمناخ والبيئة.

12- واستثمارات الصندوق هي في الغالب استثمارات إنتاجية. وقليلة هي الاستثمارات التي يمكن أن يطلق عليها رسميا اسم تدخلات للحماية الاجتماعية.[12] وتركز استثمارات الصندوق في المقام الأول على إنشاء/إدامة الأسواق الريفية وسلاسل القيمة، وتعزيز إنتاجية الأسر المعيشية الريفية وقدرتها على الإنتاج. ومن بين 105 استثمارات جرت الموافقة عليها خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، تضمن أكثر من نصفها (55 في المائة) مكونا يتعلق بصورة مباشرة بالحماية الاجتماعية. ويبين الجدول 2 نسبة استثمارات الصندوق

[10] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2018).
[11] استعراض Dasgupta (2021).
[12] انظر على سبيل المثال استثمارات الصندوق في باكستان وأفغانستان.

عند التصميم المصنفة على أنها إنتاجية وحمائية. ومن الناحية النقدية، يمكن تصنيف حوالي ثلث استثمارات الصندوق في فترة التجديد الحادي عشر للموارد على أنها حماية اجتماعية (وهو مجموع الاستثمارات ذات الصلة بالمساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي ومهارات العمل).

13- **ترتبط استثمارات الصندوق *الإنتاجية* بالحماية الاجتماعية الريفية بثلاث طرق.** أولا، تفترض هذه الاستثمارات أن النشاط الاقتصادي وأنشطة ريادة الأعمال ستشمل أشخاصا كانوا بدونه من السكان المهمشين والضعفاء، وأنه ستكون هناك آثار غير مباشرة في السياقات الاقتصادية المحلية من خلال الآثار المضاعفة. وثانيا، تفترض استثمارات الصندوق أن المشاركة في العمل من خلال ريادة الأعمال سيوفر الكرامة واحترام الذات والاستقلالية. وثالثا، تهدف استثمارات الصندوق إلى بناء القدرة على الصمود والسيولة لدى الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، وتوفير الحماية من خلال شبكات اجتماعية أقوى.[13]

الجدول 2

استثمارات الصندوق في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (2019-2021) وروابطها بالحماية الاجتماعية الريفية

(بملايين الدولارات الأمريكية)

مكونات الحماية الاجتماعية	الصندوق	التمويل المشترك	إجمالي الموافق عليه
المساعدة الاجتماعية	209.1	828.9	1 038.1
التأمين الاجتماعي	249.3	288.2	537.5
التدخلات في سوق العمل	300.2	866.7	1 166.9
الاستثمارات الإنتاجية/الاستثمارات الأخرى	1 602.3	2 364.9	3 967.3
المجموع الكلي	**2 361.0**	**4 348.8**	**6 709.8**

ملاحظة: تشير المبالغ إلى التكاليف عند التصميم، وتتضمن التمويل المشترك. ولا تعكس الأرقام التمويل المتعلق بمرفق تحفيز فقراء الريف. وتصنف مكونات الحماية الاجتماعية وفقا للتوصيف الوارد في الفقرة 3. وأما البيانات فهي متاحة عند الطلب.

14- **وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ترتبط الحماية الاجتماعية أشد الارتباط بهدف التنمية المستدامة 1.3**، على الرغم من وجود روابط غير مباشرة بصورة جلية بأهداف التنمية المستدامة الأخرى. ولكن هدف التنمية المستدامة 1.3 يشير إلى أنه يجب على البلدان "تنفيذ نظم وطنية ملائمة للحماية الاجتماعية وتدابير للجميع ووضع حدود دنيا لها، وبحلول عام 2030، تحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء."[14] وتوضح استثمارات الصندوق الروابط مع الحصائل الأخرى لأهداف التنمية المستدامة؛ فعلى سبيل المثال، وفي راوندا، تهدف هذه الاستثمارات إلى الحد من الفقر والضعف وانعدام المساواة، وفي جنوب السودان، تدعم التماسك الاجتماعي وجهود إعادة البناء بعد النزاع والكوارث، أما في مولدوفا فهي تهدف إلى تعزيز الإنصاف الجنساني والتمكين (انظر الجدول 3).

الجدول 3

الروابط بين أهداف التنمية المستدامة والحماية الاجتماعية وأمثلة من حافظة الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد

[13] Correa وآخرون (2021) وGilligan وآخرون (2009) وGillig وآخرون (2009).تنظر هذه المراجع في أوجه التكامل بين برامج شبكات الأمان وتلك التي تعزز الإنتاجية الزراعية. ويقوم المستفيدون من برامج شبكات الأمان الإنتاجية وغيرها من برامج الأمن الغذائي بالاقتراض لأغراض إنتاجية، ويستخدمون التكنولوجيات الزراعية المحسنة، ويشغلون أعمالا غير زراعية. ولكنها وجدت أن برامج شبكات الأمان الاجتماعية لا تزيد من الأصول ولا من العرض من فرص العمالة المأجورة.

[14] https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-01-03-01a.pdf.

هدف التنمية المستدام	المجالات الكبرى في حافظة الصندوق ذات الصلة	المكون	مثال عن المشروعات	مكون الحماية الاجتماعية
الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	1- قطاع الإنتاج 2- السياسات والمؤسسات 3- الخدمات الاجتماعية 4- التمويل الريفي الشمولي 5- البيئة والموارد الطبيعية	تكثيف نظم الإنتاج الصغير الذكية بيئيا	برنامج إرساء الشراكات لجعل أسواق الثروة الحيوانية على نطاق صغير صامدة وشاملة (رواندا)	المساعدة الاجتماعية: التعبئة وإخراج الأسر المعيشية الضعيفة من الفقر الشديد جدا
الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	1- الخدمات الاجتماعية 2- التمويل الريفي الشمولي 3- البيئة والموارد الطبيعية	تعزيز نظم الإنتاج القادرة على الصمود والجيدة الأداء في سلاسل القيمة	مشروع دعم التسويق والإنتاجية الزراعية والتغذية (سان تومي وبرينسيبي)	المساعدة الاجتماعية: التثقيف التغذوي والإدماج الاجتماعي
الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	1- قطاع الإنتاج 2- السياسات والمؤسسات 3- الخدمات الاجتماعية 4- التمويل الريفي الشمولي 5- الوصول إلى الأسواق	التمويل الشامل لريادة الأعمال	مشروع الحفاظ على المواهب في المناطق الريفية لأغراض التحول الريفي (مولدفا)	التأمين الاجتماعي: ائتمان ميسور التكلفة للشباب والنساء
الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	1- الوصول إلى الاسواق 2- البيئة والموارد الطبيعية	تنمية سلاسل القيمة والمشروعات	مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي (الأردن)	تدخل سوق العمالة: تنمية سلاسل القيمة والمشاريع
الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها	1- الوصول إلى الاسواق 2- السياسات والمؤسسات	التكامل الاقتصادي	البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19، والنزاعات وتغير المناخ (النيجر)	إنتاجية: توريق المعاملات عند الحدود
الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	1-- البيئة والموارد الطبيعية	الحماية من تغير المناخ	مشروع تنمية أقاليم شارلاند والتوطين فيها – المرحلة الرابعة (بنغلاديش)	الحماية الاجتماعية

رابعا- الحماية الاجتماعية الريفية والدعم أثناء الأزمات

15- في سياق الصدمات المناخية والصحية وغيرها من الصدمات، تصبح الحاجة إلى الحماية الاجتماعية أكثر أهمية. ويصف الملحق الثاني الطريقة التي تتناول بها أنشطة التعميم الرئيسية في الصندوق قضايا الحماية الاجتماعية، على سبيل المثال من خلال مبادرات التوعية بقضايا التغذية والدعم المقدم للمواضيع ذات الصلة بالمنظور الجنساني والشباب والمناخ. ويرد أدناه موجز للجهود التي يبذلها الصندوق لتوفير دعم سريع في سياق الهشاشة المتزايدة.

ألف- الأزمات والسياقات الهشة

16- في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاع، يؤدي دعم الحماية الاجتماعية دورا إضافيا في تعزيز الاستقرار السياسي وزيادة التماسك الاجتماعي. ومن بين البلدان الثمانية والستين التي استثمر فيها الصندوق في الفترة الممتدة بين 2019 و2021، يعاني 22 بلدا من أوضاع هشة أو تتأثر بالنزاعات وفقا لتعريف البنك الدولي. وتستخدم الحكومات والوكالات بصورة متزايدة أدوات الحماية الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الحادة والملحة، فيما تبني القدرة على الصمود على المدى الطويل من خلال الاستثمارات في رأس المال البشري والحد من الفقر. وفي المجال الإنساني، تستخدم هذه الأدوات للحد من أثر الصدمات وتعزيز الانتعاش وإعادة البناء. وبعبارة أخرى، تستخدم برامج الحماية الاجتماعية للاستجابة للاحتياجات الفورية، وأيضا لمعالجة الاثار المتوسطة الأجل للأزمات وتوفير الاستثمار الطويل الأجل. فعلى سبيل المثال، تشكل التحويلات النقدية حاليا نحو 18 في المائة (أو 5.6 مليار دولار أمريكي) من المساعدة الإنسانية العالمية، وقد تضاعفت منذ عام 2016. وتستخدم هذه التحويلات للحماية من أو الحد من أثر الأزمات على الأسر المعيشية (بما في ذلك على الأطفال).[15] ومعظم استثمارات الصندوق في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاع هي مزيج من الحماية الاجتماعية والاستثمارات الإنتاجية.

17- **التمييز بين الحماية الاجتماعية والمساعدة الإنسانية يتلاشى بسرعة.** في الماضي، كان مصطلح الحماية الاجتماعية يستخدم في االحالات غير المتأزمة، في حين كانت المساعدة الإنسانية تشير إلى الاستجابات القصيرة الأجل غير المتكررة لإنقاذ الأرواح، والاستجابة لاحتياجات السكان المتأثرين بالأزمات.[16] وكانت المساعدة الإنسانية تقدم باستخدام التمويل الخارجي وكانت منفصلة عن النظم الوطنية للحماية الاجتماعية.[17] إلا أنه لا ينبغي النظر إلى الحماية الاجتماعية باعتبارها منفصلة عن المعونة الإنسانية لعدة أسباب.[18] أولا، تقدم معظم الوكالات الإنسانية المعونة في المناطق التي تعاني من أزمات مطولة، وبالتالي تستهدف تلك المساعدة حاليا الاحتياجات الحادة أكثر من استهدافها للاحتياجات الملحة للمستفيدين على المدى الطويل (لمدة 8 سنوات أو أكثر). وثانيا، تعمل نظم الحماية الاجتماعية على نحو أسرع من الاستجابات الإنسانية، وبالتاليتفضلها الحكومات. ففي كينيا على سبيل المثال، تمكن برنامج شبكة الأمان من الجوع من إيصال المساعدة الطارئة خلال 10 أيام من إعلان حالة الطوارئ، مقارنة بتسعة أشهر احتاجتها استجابة الأمم المتحدة.[19]

---

[15] Ulrichs وSabates-Wheeler (2018)؛ Aurino وGiunti (2021).

[16] يميز Buttenheim (2009) بين الإنقاذ والتعافي وإعادة التأهيل في السياقات الإنسانية. ووفقا لهذه الورقة، فإن هذه التقسيمات تتلاشى من منظور الحماية الاجتماعية. وتعترف الوكالات الإنمائية والإنسانية على حد سواء بأن تعريف مراحل الأزمات وتعريف السياقات باعتبارها طارئة أو إنسانية أو ما إلى ذلك يستخدمان من حيث الممارسة العملية بأسلوب متبادل. وتستخدم النزاعات أو المجاعات أو الكوارث أو السكان المشردين لتعريف مختلف الاستجابات السياسية، ولكن الكلمات بحد ذاتها تستخدم على نحو متبادل.

[17] Pega وآخرون (2014)؛ Justino وآخرون (2016).

[18] Aurino وGiuniti (2021).

[19] Ulrich وSebates-Wheeler (2018).

باء- جائحة كوفيد-19 ومرفق تحفيز فقراء الريف

18- نتيجة للجائحة، سيقع حوالي 150 مليون شخص، ومنهم من وقع بالفعل في قبضة الفقر المدقع - وهو ما يمثل زيادة بنسبة 24 في المائة عن الـ 700 مليون شخص الذين كانوا يعيشون في قبضة الفقر المدقع قبل أزمة كوفيد-19. وتعد أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا أكثر الأقاليم تضررا.[20] وكان أكثر آثار الجائحة حدة على الأمن الغذائي (توفر الأغذية والوصول اليها واس تخدام نظم الأغذية وإمكانية الاعتماد عليها)، وذلك أساسا بسبب انخفاض الدخل. وتعتبر سياسات شبكات الحماية الاجتماعية ملائمة بصورة خاصة للتعامل مع انخفاض المداخيل. ففي يونيو/حزيران 2020، خططت 195 بلدا لاستحداث سياسات إضافية للأمان الاجتماعي أو أنها استحدثتها بالفعل كاستجابة للجائحة، وفضلت معظمها برامج التحويلات النقدية.[21] وعلى الرغم من أن الجائحة أدت إلى زيادة التغطية بالحماية الاجتماعية، فإن هذه البرامج قصيرة الأجل وصغيرة في العديد من البلدان (وخاصة في أفريقيا).

19- وستؤثر أزمة كوفيد-19 سلبا على التقدم المحرز في الحد من الفقر الريفي (هدف التنمية المستدام 1) وزيادة الأمن الغذائي (هدف التنمية المستدام 2). فسكان الريف الذين يعيشون في سياقات هشة هم الأكثر عرضة للمخاطر االمرتبطة بالأزمة، من ناحية انتشار الفيروس وعواقبه الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.[22،23] وتشير الأدلة إلى "تحوّر" الأعمال التجارية أيضا نتيجة لجائحة كوفيد-19، حيث تتجه الأعمال التجارية الزراعية والعمليات في المراحل النهائية نحو ابتكارات مختلفة في عمليات سلاسل إمدادات الأغذية، فتصبح أكثر تكاملا عموديا وتعتمد على نحو متزايد على الوسائل الإلكترونية والرقمية.

20- واستجاب الصندوق للأثر المباشر لجائحة كوفيد-19 من خلال إطلاق مرفق تحفيز فقراء الريف المتعدد الجهات المانحة.[24] ويهدف المرفق إلى تحسين قدرة سبل العيش الريفية على الصمود من خلال ضمان الوصول إلى المدخلات والمعلومات والأسواق والسيولة في الوقت الملائم. ويدعم أيضا إجراءات الحماية الاجتماعية. ويتمثل الهدف النهائي من هذا المرفق في تسريع تعافي فقراء الريف الضعفاء نساء ورجالا (أي المجموعة المستهدفة في الصندوق) من أزمة جائحة كوفيد-19. وسيتحقق ذلك عن طريق بناء القدرات والأصول والقدرة على الصمود بوجه عام لمواجهة الصدمات من خلال الدروس المستفادة من التنفيذ الجاري للمرفق وابتكاراته، ومن خلال تعزيز القدرة على تقديم الدعم الرقمي.

خامسا – الحماية الاجتماعية الريفية والاستهداف

21- يقر الصندوق بنهج سلاسل القيمة باعتبارها أدوات فعالة لتوليد النمو الريفي المستدام. ويوجَّه حوالي 70 في المائة من استثمارات الصندوق إلى بناء وإدامة سلاسل القيمة في المناطق الريفية. وتولد سلاسل القيمة فوائد مباشرة وغير مباشرة لشرائح مختلفة من سكان الريف، بمن فيهم الأشد فقرا. ويشارك فقراء الريف في سلاسل القيمة الإنتاجية بطرق مختلفة: بوصفهم منتجين رئيسيين وأجراء ورواد أعمال صغرى ومقدمي خدمات ومجهزين ومستهلكين. ومع ذلك، وكما نوقش أعلاه، فإن المسارات من المشاركة في سلاسل القيمة إلى نتائج الحماية الاجتماعية ليست تلقائية، لأن العديد من سكان الريف لا يستفيدون من تطوير أسواق زراعية جديدة.

---

[20] Laborde وآخرون (2020).

[21] Gentilini وآخرون (2020).

[22] Reardon وآخرون (2021).

[23] https://ebrary.ifpri.org/digital/collection/p15738coll2/id/133836

[24] بادر الصندوق بمرفق تحفيز فقراء الريف بمبلغ لتمويل رأسمالي أولي قدره 40 مليون دولار أمريكي من موارد المنح، ومنذ ذلك الحين عبأ مبلغ 53 مليون دولار أمريكي إضافي من الدول الأعضاء لتوسيع نطاق الدعم. ويعتبر هذا المرفق استراتيجية قصيرة الأجل (ستُصرف جميع الأموال بحلول يونيو/حزيران 2022 باعتبارها استجابة مباشرة لجائحة كوفيد-19) وهو يغذي الأهداف الإنمائية الأطول أجلا للصندوق.

وقد يُعتبر المزارعون الذين يمتلكون أصولا قليلة والأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات النائية والمجتمعات المعزولة، والشعوب الأصلية والقبلية، والمزارعات، والشباب والنساء والرجال الذين لا يملكون الأراضي والأشخاص ذوو الإعاقة، أكثر تكلفة من أن يتم الوصول إليهم في مشروعات سلاسل القيمة؛ أو قد يتم إغفالهم بكل بساطة. ويجب الأخذ في الاعتبار التكلفة الأعلى لإدماج هذه المجموعات في سلاسل القيمة عند القيام بحسابات الكفاءة. وتعتبر سياسة الصندوق المقررة للأشخاص ذوي الإعاقة[25] وسياسته الجنسانية الحالية وخطط عمله المتعلقة بالشبابكلها جهود لضمان عدم تخلف أحد عن الركب في عملياته. وتبين الأدلة أنه، وعلى الرغم من الارتباط بين الإعاقة والفقر، فإن الصلة بينهما ليست سببية، ويمكن للأشخاص ذوي الإعاقة المساهمة بشكل كبير في تحقيق الرفاه الاقتصادي العام.

22- **في سياق التحولات الريفية المتعددة (المناخية، الخضراء، الرقمية، والجنسانية) ينبغي أن تترافق أنشطة تعزيز النمو وزيادة المداخيل من خلال زيادة الإنتاجية بإجراءات للحماية الاجتماعية، لأن هذه الإجراءات قادرة على التخفيف من الآثار السلبية المحتملة وبإمكانها أن تضمن فوائد متساوية للأسر المعيشية الريفية.** في كثير من الأحيان لا تفيد الأنشطة الإنتاجية السكان الفقراء لأنهم غير قادرين على توفير المساهمة المطلوبة، أو بسبب افتقارهم إلى الأصول للعمل على المستوى التجاري. وحتى عندما تكون المشروعات فعالة في دعم فقراء الريف، فإن استهداف الأشد فقرا والأكثر تهميشا اجتماعيا من بينهم أو الوصول إلى الشباب يمكن أن يكون محفوفا بالتحديات. وبالفعل، فإن العديد من مشروعات الصندوق تستخدم بطاقات الأداء لاستهداف الأشد فقرا وضعفا (مثلا في بنغلاديش وغواتيمالا والمكسيك وباكستان وتونس وأوغندا).

23- ولكن الاعتماد المفرط على آليات الاستهداف، مثل بطاقات الأداء، أو التحديد الذاتي أو الآليات المجتمعية يمكن أن يقود إلى عدم التطابق. فمن غير المرجح للأشخاص الأشد فقرا وضعفا أن يكونوا قادرين على الاستفادة من تدخلات الشمول المالي أو من مخططات التأمين غير المدعومة. وفي هذا الصدد، يحظى الصندوق بفرصة لتوضيح سياساته ومبادئه التوجيهية التشغيلية بشأن من هم المستهدفين، وكيف يتم استهدافهم في سياق مجموعات اجتماعية ومجموعات دخل مختلفة، في الوقت الذي يقوم فيه تحديدا بتلبية احتياجات المجموعات الريفية الضعيفة. وسيتطلب هذا الأمر استراتيجية متعددة الجوانب تقر بعدم تجانس فقراء الريف ووجود مسارات مختلفة للخروج من قبضة الفقر، وكذلك أن بعض تدخلات الصندوق لن تتمكن من استهداف أشد الفقراء فقرا بصورة مباشرة.

سادسا- الاستنتاجات

24- تتمكن قلة من الأشخاص في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الحصول على الحماية الاجتماعية الملائمة. وتحظى صعوبة تحسين سبل عيش أعداد كبيرة من سكان الريف المهمشين والضعفاء من خلال الاستثمارات الإنتاجية وحدها باعتراف واسع النطاق في الوقت الحاضر. وعلى وجه الخصوص، يحتاج الأشخاص الذين يعيشون في مناطق هشة أو متأثرة بالنزاع، أو في أماكن نائية ذات موارد شحيحة وبنى تحتية رديئة، إلى الدعم لتلبية احتياجاتهم الأساسية، كما هو الحال بالنسبة للأقليات المحرومة والمستبعدة الأخرى والمجموعات الإثنية، والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. وهؤلاء الأشخاص جزء من المجموعة المستهدفة للصندوق، وهم يحتاجون إلى اهتمام خاص في وضع السياسات والبرامج والأدوات المالية.

25- وتبين الأدبيات أن هناك خيطا رفيعا بين الاستثمارات الإنتاجية والحمائية. وعلى الرغم من أن معظم استثمارات الصندوق تركز على البعد المتعلق بالإنتاجية، فإنها تستند إلى الافتراض بأن الفوائد ستعم الجميع

[25] مخطط لها لعام 2022.

و/أو ستمتد. وبإمكان الصندوق أن يجمع الأدلة بشأن مدى ضرورة اتخاذ تدابير محددة لحماية سكان الريف الأشد فقرا من الحرمان والحد من ضعفهم.

26- في المناطق الريفية، حيث تكون مستويات الاستثمارات العامة منخفضة عادة، لا تكفي التدخلات المعززة للإنتاجية لانتشال المجموعات المستهدفة للصندوق من قبضة الفقر أو الحد من انعدام المساواة. إلا أن تدابير الحماية الاجتماعية تتطلب تمويلا بالمنح وطرائق تمويل قد لا تكون مستدامة لمؤسسات مثل الصندوق. ولا بد لاستراتيجيات الاستهداف والبرمجة من أن تراعي بعناية أهمية هذه المجموعات، واستخدام طرائق التمويل التي لا تضمن دائما الاستدامة أو استراتيجية للخروج. وهناك حاجة أيضا إلى توجيهات بشأن المفاضلات والآثار بالنسبة لمؤشرات مثل القيمة مقابل المالالمنفق والتي غالبا ما تكون أساسية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار.

27- وهناك مجال لمزيد من المناقشة بشأن الحزم التي تساعد الأسر الفقيرة جدا على الخروج من الفقر المدقع. وهذه الحزم مكلفة في المقام الأول لأنها يجب أن تكون متعددة الأوجه أي لا بد لها من أن تشمل تحويلات للأصول/تحويلات نقدية وتدريب على المهارات ودعم لمحو الأمية المالية ودعم مصرفي ودعم لتنمية المشاريع وخدمات التوظيف. ويتمثل أحد الخيارات في أن يزيد الصندوق تركيزه على الحماية الاجتماعية، وأن يبذل جهدا أكبر في نظرياته المتعلقة بالتغيير من أجل التمييز بين مجموعاته المستهدفة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات حيث يتزايد احتمال ان تكون هذه المناطق مواقع استثمارات الصندوق في السنوات القادمة.

سابعا- أسئلة مطروحة على المجلس التنفيذي

28- قد يرغب المجلس التنفيذي في النظر في الأسئلة التالية:

(1) نظرا إلى أهمية الحماية الاجتماعية وإلى استخدام المنح/الموارد الوطنية في الغالب في البلدان النامية لدعم الحماية الاجتماعية، فإلى أي مدى ينبغي أن يكون الصندوق أكثروضوحا فيما يتعلق بدعم الحماية الاجتماعية؟

(2) نظرا إلى أن معظم تدخلات الحماية الاجتماعية مدعومة من خلال الوسائل المحلية أو من خلال المنح، فهل يشكل ذلك المجال الذي ينبغي للصندوق بحثه أكثر مع الحكومات الوطنية؟ وفي حين يواصل الصندوق التركيز على الاستثمارات الإنتاجية التي تستخدم فيها طرائق الإقراض بشروط تيسيرية، فهل من الممكن زيادة مكون المنح و/أو استخدام أدوات أخرى ضمنها؟

(3) نظرا إلى أن الصندوق يوسع نطاق عمله في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاع، فإلى أي مدى ينبغي عليه أن يركز على الحماية الاجتماعية في هذه السياقات؟

(4) ما هي جوانب الحماية الاجتماعية الريفية التي تقع ضمن مهمة الصندوق وميزته النسبية؟ وما هي الاعتبارات الإضافية/تدخلات الميل الأخير التي ينبغي استخدامها في برامج الصندوق، بخلاف الاستهداف وأهداف النسب المئوية بحدها الأدنى للمجموعات المهمشة/الضعيفة؟

تعاريف الحماية الاجتماعية

المصدر	
وزارة الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية (وزارة التنمية الدولية سابقا)	**التعريف:** "هي مجموعة فرعية من الإجراءات العامة التي تساعد على معالجة المخاطر والضعف والفقر المزمن. وتشمل ثلاث مجموعات من الأدوات: • التأمين الاجتماعي الذي يشير إلى تجميع المساهمات من الأفراد في منظمات خاصة أو تابعة للدولة بحيث يتلقون الدعم المالي إذا ما عانوا من صدمة أو تغير في الظروف؛ • المساعدة الاجتماعية التي تشمل التحويلات غير المساهمة التي تقدَّم لأولئك الذين يعتبرهم المجتمع ضعفاء على أساس ضعفهم أو فقرهم؛ • وضع وإنفاذ معايير في الحد الأدنى لحماية المواطنين في مكان العمل."
	المجالات الرئيسية ومجالات العمل تقوم التدخلات بدعم "السبيل الثالث" - حيث تعتبر الحماية الاجتماعية حقا أساسيا واستثمارا اجتماعيا على حد سواء. وتركز الوزارة على الإجراءات العامة (التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وعلى وضع وإنفاذ معايير في حدها الأدنى لحماية المواطنين في مكان العمل) للمساعدة على معالجة المخاطر والضعف والفقر المزمن.
منظمة العمل الدولية	**التعريف:** "تعتبر الحماية الاجتماعية، أو الضمان الاجتماعي، حقا من حقوق الإنسان، وتعرّف على أنها مجموعة من السياسات والبرامج المصممة للحد من الفقر والضعف والوقاية منهما طوال دورة الحياة. وتشمل الحماية الاجتماعية مزايا للأطفال والأسر والأمومة والبطالة وإصابات العمل والمرض والشيخوخة والإعاقة والناجين، فضلاً عن التغطية الصحية. وتتناول نظم الحماية الاجتماعية جميع مجالات السياسة هذه من خلال مجموعة من المخططات غير المساهمة (التأمين الاجتماعي) والمزايا غير المساهمة الممولة من الضرائب، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية."
	المجالات الرئيسية ومجالات العمل من خلال نهج من ثلاث خطوات، تدعم منظمة العمل الدولية البلدان في تبني استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية، وتقدم خدمات المشورة التقنية المتخصصة في البلد بشأن تصميم المخططات الإفرادية للحماية الاجتماعية بما يتفق مع معايير منظمة العمل الدولية، وتدعم القدرات الوطنية الإدارية من خلال التدريب المباشر. ويعزز هذا النهج أيضا إشراك الشركاء الاجتماعيين في تصميم نظم الحماية الاجتماعية وتنفيذها ورصدها.
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	**التعريف:** "تنطوي الحماية الاجتماعية على مجموعة من السياسات والبرامج التي تعالج أوجه الضعف الاقتصادي والبيئي والاجتماعي إزاء انعدام الأمن الغذائي والفقر من خلال حماية سبل العيش وتعزيزها."
	المجالات الرئيسية ومجالات العمل تدعم منظمة الأغذية والزراعة الحكومات الوطنية في: 1- توسيع نطاق تغطية برامجها للحماية الاجتماعية ليشمل جميع الأسر الريفية الفقيرة في جميع القطاعات الفرعية الزراعية بما في ذلك المجتمعات التي تعتمد على مصايد الأسماك والغابات؛ 2- تعزيز الروابط وتحسين التنسيق بين الحماية الاجتماعية وقطاعي الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية؛ 3- تصميم وتنفيذ إجراءات للحماية الاجتماعية تهدف إلى تحسين التغذية؛ 4- تصميم وتنفيذ إجراءات للحماية الاجتماعية تعزز من قدرة الأسر على الوقاية من الأزمات والكوارث الطبيعية وإدارتها والتكيف معها وتحملها.

	أما مجالات العمل الأخرى فتتضمن: 1- الحماية الاجتماعية والعمل الريفي اللائق؛ 2- الحماية الاجتماعية وبرامج تراعي المنظور الجنساني. وتوفر منظمة الأغذية والزراعة أيضا دعما مشابها في حالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث.
البنك الدولي	**التعريف:** "تساعد نظم وسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية والعمل الأفراد والمجتمعات على إدارة المخاطر والتقلبات وتحميهم من الفقر والعوز – من خلال أدوات تعمل على تحسين القدرة على الصمود والإنصاف والفرص." **المجالات الرئيسية ومجالات العمل** تدعم مجموعة البنك الدولي وصول الجميع إلى الحماية الاجتماعية مما يعد محوريا لأهداف القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. وتتضمن تغطية الحماية الاجتماعية للجميع ما يلي: توفير المساعدة الاجتماعية من خلال التحويلات النقدية لأولئك الذين هم بحاجة إليها وبخاصة الأطفال؛ المزايا والدعم المقدم للأشخاص في سن العمل في حالات الأمومة أو الإعاقة أو إصابات العمل أو للعاطلين عن العمل، وتوفير المعاشات التقاعدية للمسنين. وتتوفر المساعدة من خلال التأمين الاجتماعي والمزايا الاجتماعية الممولة بالضرائب وخدمات المساعدة الاجتماعية وبرامج الأشغال العامة، وغيرها من المخططات التي تضمن أمن الدخل الأساسي. وبلغ إجمالي حافظة المجموعة من الحماية الاجتماعية والوظائف 18.63 مليار دولار أمريكي بتاريخ سبتمبر/أيلول 2019 مع مبلغ 11.68 مليار دولار أمريكي على شكل إقراض لبلدان المؤسسة الإنمائية الدولية التي تستهدف الأشد فقرا في العالم. وتدعم هذه الموارد برامج شبكات الأمان، بما في ذلك التحويلات النقدية والأشغال العامة وبرامج التغذية المدرسية.

تدخلات التعميم الرئيسية في الصندوق وعلاقتها بالحماية الاجتماعية الريفية

موضوع التعميم	*تدخلات الصندوق الرئيسية*	*الحصائل*	*الحماية الاجتماعية/الإنتاجية/كلاهما*
التغذية	التأمين على المحاصيل المستهدف المستند إلى المخاطر (بما في ذلك التأمين ذي الصلة بالمناخ)	حماية الأمن الغذائي	الحماية
	تنمية المهارات	تحسين الإنتاج	الإنتاجية والحماية
	نقل الأصول الإنتاجية	تحسين الإنتاج وسلاسل القيمة	الإنتاجية والحماية
	النقود مقابل العمل	تحسين الدخل	الإنتاجية والحماية
	الغذاء مقابل العمل	تحسين الأمن الغذائي والتغذية	الإنتاجية والحماية
	حدائق المدارس المرتبطة بالوجبات المدرسية	تحسين التغذية وسلاسل القيمة المحلية	الحماية
	التكنولوجيات الموفرة للطاقة والوقت	تحسين الإنتاج وتقليص النفقات وعبء العمل	السياسات والإنتاجية
	دعم الوصول إلى مياه الشرب	تحسين النظافة الشخصية والصحة	الحماية
	التثقيف التغذوي، تغيير السلوك وأنشطة التواصل	إحداث تغييرات إيجابية في السلوك الاجتماعي والتوعية بالتغذية	الحماية
المناخ والقدرة على الصمود	معلومات موسمية أو مناخية	دعم التكييفات الطويلة الأجل أو الاستجابات القصيرة الأجل	الإنتاجية
	خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي توفر المشورة بشأن أفضل تواريخ الزراعة	استقرار المحاصيل	الإنتاجية
	الحلول المستندة إلى الطبيعة	تعزيز التنوع البيولوجي الزراعي	االسياسات والإنتاجية
	البنى التحتية المقاومة لتغير المناخ	زيادة الصمود في وجه المخاطر/الصدمات المتعلقة بالمناخ والحد من الخسائر	الإنتاجية
	الوصول إلى الائتمان والمشاركة في مخططات الادخار والائتمان الجماعيين مثل التأمين على المحاصيل	أمن التمويل والأصول والقدرة على الصمود في وجه الصدمات	الإنتاجية والأمان
	التنوع المحصولي	المحاصيل المقاومة للجفاف/الحرارة لتحسين الدخل خلال الفترة العجفاء	الإنتاجية

موضوع التعميم	*تدخلات الصندوق الرئيسية*	*الحصائل*	*الحماية الاجتماعية/الإنتاجية/كلاهما*
	التقنيات الجديدة لتكييف مخططات الري	الصمود في وجه شح المياه والفيضانات	الإنتاجية
	مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية (مثل أنشطة النقود مقابل العمل والنقود مقابل الأصول)	تمكين النساء وزيادة سبل العيش والدخل والأصول والقدرة على الصمود والقدرة على الاستجابة	(الصوت/القدرة على الاستجابة) الحماية
	النهج التشاركية للمجتمعات والحكومات المحلية لاتخاذ القرار بشأن موقع وطبيعة البنى التحتية المقاومة لتغير المناخ لرفع الوعي بتغير المناخ	التمكين المجتمعي ورفع الوعي بتغير المناخ والصمود في وجهه	(السياسة/الصوت/القدرة على الاستجابة) أنشطة حمائية وإنتاجية
الشباب	إشراك شباب الريف في حوارالسياسات وتصميم البرامج	الإدماج الاجتماعي والتمكين والتماسك الاجتماعي	(الصوت/القدرة على الاستجابة) الحماية
	الاستثمارات في البنى التحتية التكميلية	الإدماج الاجتماعي والتمكين وتحسين الفرص الاقتصادية	الإنتاجية
	توفير المدخلات ودعم المدخلات والتدريب والمهارات	زيادة المحاصيل والمداخيل والأمن الغذائي والقدرة على الصمود	الإنتاجية
	توفير الدعم والحوافز للزراعة العالية القيمة ولإضافة القيمة	زيادة وتنويع الدخول وفرص السوق	الإنتاجية
	حوافز للأعمال الريفية	تحسين فرص سلاسل القيمة واستقرار الأسواق وأمن الدخول	السياسات
	سياسات وحوافز للمنافسة واستثمارات القطاع الخاص	زيادة الاستثمار الريفي لأغراض الصمود والدخول وسبل العيش	السياسات والإنتاجية
	توزيع فرص السوق	تعزيز تنمية البلدات الثانوية	السياسات
	تعزيز المكننة الزراعية	متطلبات عمل أقل وزيادة الكفاءة	الإنتاجية
	برامج التدريب وبناء القدرات	تنمية المهارات ومطابقة شباب الريف للوظائف	الإنتاجية
	دعم بناء القدرات والتوعية بأمن حيازة الأراضي	تيسير الوصول إلى الأراضي	الإنتاجية
	الأمن المالي وفرص نمو الأعمال والصمود	تحسين الوصول إلى التمويل الذي يمكن تحمل تكلفته	الإنتاجية

موضوع التعميم	*تدخلات الصندوق الرئيسية*	*الحصائل*	*الحماية الاجتماعية/الإنتاجية/كلاهما*
	تحويلات الأصول الإنتاجية وتعزيز ريادة الأعمال والحوافز والتدخلات الخاصة بالدخل وسبل العيش والأمن	تعزيز تنمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم	الإنتاجية
	دعم الحماية الاجتماعية وبرامج شبكات الأمان والوصول إلى الخدمات الاجتماعية	إجراءات حمائية ضد الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وزيادة القدرة على الصمود والأمن الغذائي	الحماية